الأمم المتحدة

A/HRC/39/30

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أفضل الممارسات والتدابير الخاصة المتخذة لضمان تسجيل المواليد، ولا سيما ولادات الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

أُعدّ هذا التقرير وفقاً للقرار ١٥/٣٤ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن أفضل الممارسات والتدابير الخاصة لضمان تسجيل الولادات، ولا سيما ولادات الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر والمهمشين والأطفال الذين يعيشون في حالات نزاع وفقر وطوارئ وهشاشة، بمن في ذلك الأطفال المنتمون إلى الأقليات، والأطفال المعاقون، وأطفال مجتمعات الشعوب الأصلية، وأطفال المهاجرين، وطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية، مع مراعاة التعهد بتنفيذ الهدف ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين.

* قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – الإطار القانوني الدولي ٤

ثالثاً – المخاطر التي يتعرض لها الأطفال المهمشون والذين يعيشون في أوضاع هشة ٥

ألف – الاتجار بالأطفال، وبيعهم وعملهم ٥

باء – الأطفال المولودون في الفقر والاستبعاد ٦

جيم – التمييز الجنساني ٦

دال – الأطفال ذوو الإعاقة ٧

هاء – أطفال السكان الأصليين والأقليات ٨

واو – الأطفال المولودون في سياق الهجرة أو التشرد ٨

زاي – النزاع والحالات الإنسانية ٩

رابعاً – تعزيز تسجيل المواليد باتباع الممارسات الجيدة ١٠

ألف – التغلب على العقبات التي تعرقل تسجيل المواليد ١٠

باء – مكافحة التمييز الجنساني ١٥

جيم – حماية الأطفال ذوي الإعاقة ١٦

دال – الوصول إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات ١٦

هاء – منع حدوث حالات انعدام الجنسية ومعالجتها ١٧

واو – ضمان الاستمرارية في حالات النزاع والحالات الإنسانية ١٨

زاي – الرصد وإدارة البيانات ١٩

خامساً – التعاون الدولي والإقليمي ٢٠

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٠

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٥/٣٤، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن أفضل الممارسات والتدابير الخاصة لضمان تسجيل الولادات، ولا سيما ولادات الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر والمهمشين والأطفال الذين يعيشون في حالات نزاع، أو فقر وطوارئ، أو هشاشة، بمن في ذلك الأطفال المنتمون إلى الأقليات، والأطفال ذوو الإعاقة، وأطفال مجتمعات الشعوب الأصلية، وأطفال المهاجرين، وطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية، مع مراعاة التعهد بتنفيذ الهدف ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة، وأن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين[١].

٢- ويأتي هذا التقرير في أعقاب تقريرين سابقين قُدماً إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في تسجيل الولادات معنونين "تسجيل المواليد وحق كل إنسان في أن يعترف له بالشخصية القانونية في كل مكان"[٢] و"تعزيز السياسات والبرامج من أجل تعميم تسجيل الولادات وجمع الإحصاءات الحيوية"[٣]. وهو يسوق أمثلة للممارسات الجيدة مستمدة من المساهمات المكتوبة الواردة من ١٦ دولة ١٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وسواها من الكيانات الدولية[٤].

٣- ولجميع الأطفال الحق في تسجيل المواليد وفي الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، ويجب على الدول تسجيل جميع الأطفال فور ولادتهم، دون تمييز من أي نوع كان. ويُعدُّ تسجيل المواليد خطوة رئيسية في تحديد الاعتراف القانوني بالطفل، ومن ثم التمسك بحقوق الأطفال طوال حياتهم. فعلى سبيل المثال، يقيم تسجيل المواليد أساساً جوهرياً للمطالبة بالحق في المواطنة والحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بها، مثل الحق في التصويت، وكثيراً ما يكون تسجيل المواليد مطلوباً عندما يسعى الشخص المعني إلى الحصول على عمل، أو على الرعاية الصحية، أو التعليم، أو خدمات الرعاية الاجتماعية.

٤- ولتسجيل المواليد أهمية بالغة في حماية الأطفال من الإيذاء، والاستغلال، والعنف. وحين لا يُسجل الطفل عند ميلاده، يكون أكثر عرضة لانعدام الجنسية، وللتمييز، والإيذاء، لا سيما لعمل الأطفال، أو التجنيد في القوات المسلحة، أو الاتجار بالبشر، أو لزواج الأطفال.

٥- وتُعرف اتفاقية حقوق الطفل التزام الدول بضمان الحق في تسجيل المواليد والهوية القانونية لجميع الأطفال. وتتجلى هذه الالتزامات أيضاً في العديد من اتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان. وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التزمت الدول بإعمال الحق في الهوية القانونية وتعميم تسجيل المواليد لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠، في إطار الغاية ١٦-٩.

---

(١) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٤، الفقرة ١٩.

(٢) A/HRC/27/22.

(٣) A/HRC/33/22.

(٤) يمكن الاطلاع عليها في الموقع:
www.ohchr.org/EN/Issues/Children/ThematicReports/Pages/BirthRegistrationVulnerableMarginalizedChildren.aspx.

٦- ولئن كانت معدلات تسجيل المواليد على الصعيد العالمي قد ازدادت في العقود الأخيرة. فإنَّ من دواعي القلق الشديد أنَّ ٢٩٠ مليون طفل لا يزالون يفتقرون إلى شهادة ميلاد حسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)[٥]. ومن المرجح أن تفوت فرصة تسجيل المواليد على الأطفال الذين يولدون في بعض الظروف، ولا سيما من يعيشون منهم في أوضاع الفقر، أو النزاع، أو حالات الطوارئ الأخرى، والأطفال المنتمون إلى أقليات، والأطفال ذوو الإعاقة، وأطفال السكان الأصليين، وأطفال المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وعلى هذا النحو، تخذل إجراءات تسجيل المواليد السارية في الوقت الحالي الملايين من أشد الأطفال إقصاءً في جميع أنحاء العالم، فيصبحون أكثر عرضة للعنف، وسوء المعاملة، والاستغلال.

٧- وللنُهج الفعالة القائمة على حقوق الإنسان أهمية بالغة في إجراء التحسينات اللازمة لتعميم تسجيل المواليد بجعله في متناول أكثر الفئات تهميشاً التي تعيش في أوضاع هشة. ويجب أن تُتخذ تدابير فعالة ومحددة الأهداف لتمكينهم من التسجيل. وتشير أمثلة الممارسات الجيدة المذكورة بإيجاز في هذا التقرير إلى أنَّ بلداناً عديدة قد فعلت ذلك حقاً. وحري بالدول أن تسترشد بهذه الأمثلة لإزالة العقبات التي تحول دون إعمال الحق في تسجيل المواليد حتى يُعرَّف جميع الأطفال، وتُحصى أعدادهم، ويتلقون الدعم في المطالبة بحقوقهم.

ثانياً- الإطار القانوني الدولي

٨- تبيّن المادة ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوضوح حق جميع الأطفال في الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، كما تنص المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل على الحق في تسجيل المواليد. وتنص المادة ٢٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً على حق الطفل في أن يُسجل ميلاده فوراً بعد ولادته[٦].

٩- وتوصي لجنة حقوق الطفل بأن تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة لضمان تسجيل ميلاد جميع الأطفال عند الولادة باستخدام نظام تسجيل عام محكم الإدارة يكون متاحاً للجميع ومجاناً[٧]. وينبغي أن يكون تسجيل المواليد متاحاً لجميع الأطفال في البلد الذي يولدون فيه، بما في ذلك أطفال غير المواطنين، وطالبي اللجوء، واللاجئين، وعديمي الجنسية[٨].

١٠- وإضافة إلى ذلك، يرد الحق في تسجيل المواليد والهوية القانونية في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة ٢٩) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ١٨). ويحدد قانون للاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، التزامات الدول بشأن إعمال الحق في تسجيل المواليد عند الولادة لأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية.

(٥) UNICEF, *Every Child's Birth Right: Inequities and Trends in Birth Registration* (New York, 2013).

(٦) تم تحليل الإطار القانوني الدولي فيما يتعلق بتسجيل المواليد والحق في الهوية القانونية بالتفصيل في التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان. انظر A/HRC/27/22 وA/HRC/33/22.

(٧) انظر A/HRC/27/22.

(٨) المرجع نفسه.

١١- وينبغي أن يُتاح تسجيل المواليد وفق مبادئ حقوق الطفل العامة المتعلقة بعدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والبقاء والنماء، وحق الطفل في التعبير عن آرائه. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تفي الدول بالحق في تسجيل المواليد دون أي تمييز من أي نوع على أساس عرق الطفل أو الوصي عليه، أو لونه، أو نوع جنسه، أو لغته، أو دينه، أو رأيه السياسي أو أي رأي آخر، أو أصله الوطني، أو العرقي، أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الإعاقة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر[٩].

ثالثاً- المخاطر التي يتعرض لها الأطفال المهمشون والذين يعيشون في أوضاع هشة

١٢- الأطفال الذين تفوت عليهم فرصة تسجيل المواليد هم، في المقام الأول، أكثر الأطفال تهميشاً الذين يعانون من التمييز ويعيشون في أوضاع هشة[١٠]. فعلى سبيل المثال، يُرجح أن يكون أطفال أفقر الأسر المعيشية عرضة بمقدار الضعف لعدم تسجيل المواليد من أطفال أغنى الأسر حتى في البلدان التي تكون فيها معدلات تسجيل المواليد العامة مرتفعة[١١].

١٣- ويكون الأطفال غير المسجلين عند ولادتهم أكثر عرضة لأن تزداد حقوقهم انتهاكاً طوال حياتهم، فتسجيل المواليد لا غنى عنه لحماية الأطفال من العنف، وانعدام الجنسية، والاختطاف، أو البيع، وغير ذلك من أشكال الاستغلال وسوء المعاملة. ويكون الأطفال الذين يفتقرون إلى شهادة ميلاد عرضة أيضاً لاستبعادهم من النظم الصحية، والحرمان من التلقيح، والتمدرس، وسوى ذلك من ضروب انتهاكات حقوقهم.

ألف- الاتجار بالأطفال، وبيعهم وعملهم

١٤- يجعل الاحتجاب القانوني الذي يتعرض له الأطفال الذين لا يُسجَّل ميلادهم أكثر عرضة للاتجار بهم وبيعهم، ولعمل الأطفال، والتبني غير القانوني. ويزداد هذا الوضع سوءاً لأنَّ إخفاء حالات اختفاء الأطفال، أو استغلالهم، عن السلطات يكون أسهل عندما لا يوجد ذكر للطفل من الناحية القانونية في السجلات الوطنية. ويكون الأطفال المهاجرون الذين يفتقرون إلى شهادة تسجيل المواليد، أو شهادة الميلاد، أكثر عرضة للاستغلال، وسوء المعاملة، وبوجه أخص إن كان وضعهم غير قانوني. وفي هذه الحالة قد يلتقون بوسطاء غير مشروعين يمارسون هذه الأشكال من الاستغلال.

١٥- ويمثل تسجيل المواليد خطوة بالغة الأهمية في حماية الأطفال من عمل الأطفال، لأنه يتيح وسيلة أساسية تثبت سنهم عندما تكون دون الحد الأدنى لسن العمل. بيد أنَّه المهم في هذا الصدد ان يؤخذ في الحسبان أنَّ شهادات الميلاد المزورة تستخدم في بعض الحالات لتحديد عمر الطفل بشكل يفتقر إلى الدقة. ولمنع عمل الأطفال بشكل فعال، ينبغي رصد الحد الأدنى لسن العمل وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإنفاذه. وتُستخدم شهادة الميلاد أيضاً لحماية

(٩) انظر المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل، انظر أيضاً A/HRC/28/13.

(١٠) انظر A/HRC/33/22.

(١١) المرجع نفسه.

الأطفال المخالفين للقانون بدعم حقهم في عدم محاكمتهم بصفتهم كباراً وعدم احتجازهم مع الكبار[١٢]، وهي أيضاً عنصر بالغ الأهمية لمكافحة زواج الأطفال، بوسائل من بينها إعمال القوانين التي تحظر هذا الانتهاك لحقوق الأطفال.

باء- الأطفال المولودون في الفقر والاستبعاد

١٦- قد يتعذر تخطي الحواجز التي تحول دون إتاحة تسجيل المواليد للأطفال المولودين في ربقة الفقر ويعيشون في مناطق ريفية تفتقر إلى خدمات النقل الميسورة التكلفة، وفي الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض بشكل شديد وتعاني من مستويات عالية من الأمية ويكون والدوهم على علم محدود بحقوقهم وبسبل المطالبة بها. وفي كثير من البلدان، تكون إجراءات تسجيل المواليد شديدة التعقيد وتستغرق وقتاً طويلاً وتنطوي على خطوات عديدة قبل إصدار شهادة الميلاد، ودفع رسوم للتسجيل، والتعرض لغرامات، أو عقوبات، في حالة التسجيل المتأخر. وقد تثبط التكاليف التي ينبغي تكبدها والوقت اللازم للذهاب إلى مكاتب تسجيل المواليد همة الأسر التي تعاني الأمرَّين من أجل البقاء على قيد الحياة.

١٧- في بعض البلدان، يكون تسجيل المواليد رهناً بتقديم وثائق سابقة، مثل شهادات ميلاد الوالدين أو شهادات زواجهم، أو تصاريح إقامتهم، وهي وثائق قد يصعب الحصول عليها، أو يتعذر، على الأسر التي تعاني من الفقر، أو تعيش في مناطق نائية. وتزداد هذه العقبات استعصاءً على أشد الأسر فقراً بسبب عدم المامها بالإجراءات وبالحقوق والفوائد المرتبطة بتسجيل المواليد، وانعدام المعلومات عنه باللغات المحلية ولغات الأقليات[١٣].

جيم- التمييز الجنساني

١٨- تؤثر القوانين والممارسات التمييزية تأثيراً سلبياً على معدلات تسجيل المواليد. وقد يحول التمييز على أساس نوع جنس الطفل أو والديه، أو عرقهما، أو جنسهما، أو دينهما، أو لأسباب أخرى، دون تسجيل المواليد. ويمثل التمييز الجنساني عقبة كأداء أمام تسجيل المواليد في البلدان التي يسمح فيها قانوناً للرجال وحدهم بتسجيل الطفل، أو يُطلب فيها حضور الأم والأب معاً، أو أحد الأقارب من الذكور لهذا الغرض. وتميِّز هذه القوانين ضد الأم وتحول دون تسجيل ميلاد الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب، أو خارج إطار الزواج. وقد تحجم الأمهات أيضاً عن الاتصال بالسلطات في الأوضاع التي تُواجه فيها الولادات خارج نطاق الزواج بدرجة عالية من الوصم. ويكون الأطفال المولودون في إطار الترتيبات الأسرية غير التقليدية عرضة أيضاً لئلا يُسجَّل ميلادهم بسبب التمييز، كما هو حال أطفال المشتغلين بالجنس، أو الأزواج المثليين، وسوهم من الحالات[١٤].

١٩- وقد تؤدي النظم والممارسات التي تنطوي على التمييز على أساس جنساني وتحول دون تسجيل المواليد لانعدام الجنسية. ويكون الأطفال عرضة الأطفال لانعدام الجنسية في البلدان

(١٢) انظر المادتين ٣٧ و٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل.

(١٣) ورقة مقدمة من الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع.

(١٤) انظر A/HRC/23/50، الفقرة ٨٦.

التي تحول فيها القوانين التمييزية دون أن تمنح المرأة جنسيتها لطفلها، ولا سيما عندما لا يعترف الأب بالطفل. وتمنح كثير من البلدان المرأة حقوقاً غير متساوية مع الرجل أو أقل منه في منح الجنسية لأطفالها[١٥]، وفي كثير من الحالات، لا يُسمح للأمهات بمنح جنسيتهن لأطفالهن إلاَّ في ظروف محددة، مثل الحالات التي يكون فيها الأب مجهولاً، أو عديم الجنسية. وفضلاً عن ذلك، قد تُفرض على الأمهات متطلبات إجرائية لمنح الجنسية قد لا تُفرض على الآباء[١٦].

٢٠- وكثيراً ما يكون الأطفال حاملو صفات الجنسين عرضة للتمييز في أثناء إجراءات تسجيل المواليد، ويلزم اتخاذ تدابير خاصة لضمان تسجيل ميلادهم. وهم يتعرضون لمخاطر الخضوع لإجراءات طبية تهدف إلى "تطبيع" نوع جنسهم، استيفاءً لشروط تسجيلهم إمَّا في فئة الذكور أو الإناث عندما يكونون في سن غضة لا تمكنهم من التعبير عن موافقتهم وتحديد الطريقة التي يريدون أن يُسجلوا وفقها حالتهم الجنسانية[١٧].

دال- الأطفال ذوو الإعاقة

٢١- تشير تقديرات اليونيسيف إلى أنَّ عدد الأطفال ذوي الإعاقة في العالم يتراوح بين ٩٣ و١٥٠ مليوناً، وهم يستأثرون بالقسط الأوفر بين الأطفال المفتقرين إلى شهادة ميلاد[١٨]، فيظلون محجوبين عن أنظار المجتمع، ونزلاء المؤسسات، ويتعرضون للإهمال، أو يحرمون من الخدمات الصحية والتعليمية وسواها من الخدمات الأساسية[١٩]. وفي كثيرٍ من الحالات، يعزى عدم تسجيل ميلادهم إلى إحجام والديهم، أو أسرهم، عن تسجيل ميلادهم بسبب التحيز الثقافي ضدهم، أو الوصم الاجتماعي[٢٠]. وفضلاً عن ذلك، توجد في بعض البلدان قوانين تتحيز، بشكل مباشر أو غير مباشر، ضد تسجيل ميلاد الأطفال ذوي الإعاقة.

٢٢- ولأطفال ذوو الإعاقة عرضة لوفاة الرضع عند الولادة في الحالات التي يتعرضون فيها بشدة هم، أو أسرهم، للتمييز والوصم، والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة لهذا الانتهاك لحقهن في الحياة[٢١]. وبما أنَّ عدم تسجيل المواليد يؤدي إلى حجب الأطفال الناشئ عن عدم الاعتراف القانوني بهم من قِبل الدولة، فإن مرتكبي هذه الجرائم يفلتون من العقاب لانعدام سجل رسمي يُوثّق ميلاد هؤلاء الأطفال[٢٢]. وتتفاقم أوجه الضعف الناشئة عن عدم تسجيل ولادات

(١٥) Equality Now, *The State We're In: Ending Sexism in Nationality Laws* (2016).

(١٦) ورقة مقدمة من منظمة العدالة الآن – Equality Now، وورقة من مؤسسة تمكين المرأة.

(١٧) ورقة مقدمة من جمعية تعليم الأطفال.

(١٨) اليونيسيف، "الأطفال والشباب ذوو الإعاقة: صحيفة وقائع" (٢٠١٣)، صفحة ١٠.

(١٩) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٩(٢٠٠٦) بشأن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

(٢٠) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٧(٢٠٠٥) بشأن إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة؛ واليونيسيف، *تعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة*، (٢٠٠٧).

(٢١) انظر اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم ٣(٢٠١٦) بشأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

(٢٢) انظر اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم ١(٢٠١٤) بشأن المساواة في الاعتراف أمام القانون.

الأطفال ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، حيث يكونون أكثر عرضة لسوء المعاملة، والإهمال، والاستغلال، والهجر، والاستبعاد من المساعدة الإنسانية[٢٣].

هاء- أطفال السكان الأصليين والأقليات

٢٣- تكون الأقليات والشعوب الأصلية عرضة بشكل خاص لعدم تسجيل الميلاد عند الولادة، وهم يواجهون عقبات كأداء عندما يعيشون في مناطق نائية، أو حدودية، أو حينما يكونون رحلا، أو عندما يهاجرون، أو يلتمسون اللجوء، أو يصبحون لاجئين، أو يعيشون في مناطق متضررة من النزاعات، أو الأوضاع الإنسانية[٢٤]. وكثيراً ما تُميِّز نظم تسجيل المواليد، بشكل مباشر أو غير مباشر، ضد أطفال السكان الأصليين والأقليات، مثلا بسبب المتطلبات من المستندات السابقة التي يعجزون عن استيفائها، إذ يُستبعد أن تكون الأجيال السابقة قد تمكنت من تسجيل الوقائع الحيوية، أو حيازة وثائق تسجيل الحالة المدنية[٢٥].

٢٤- وقد لا تكون استمارات تسجيل المواليد متاحة بلغات الشعوب الأصلية أو لغات الأقليات، وفي كثير من الأحيان يكون الوعي قاصراً في هذه المجتمعات بالحق في تسجيل المواليد والفوائد التي يحققها. وتساهم معدلات تسجيل المواليد المنخفضة في أوساط أطفال السكان الأصليين وأطفال الأقليات في استبعادهم من السياسات والبرامج الوطنية، وقد تؤدي إلى سوء التقدير المزمن لمعدلات وفيات الأطفال في هذه المجتمعات لخلو السجلات الوطنية من البيانات عن مولدهم ووفاتهم[٢٦].

واو- الأطفال المولودون في سياق الهجرة أو التشرد

٢٥- يمثِّل تسجيل المواليد عاملاً أساسياً في منع حالات انعدام الجنسية، وهو لا غنى عنه لحماية الأطفال المولودين لوالدين يعيشون في وضع غير نظامي من حيث الهجرة، أو لاجئين، أو ملتمسي لجوء. ولئن كان تسجيل الميلاد لا يمنح في حد ذاته المواطنة للطفل، فإنَّه قمين بأن يثبت الصلة بين الفرد والدولة بتوثيق المكان الذي وُلِد فيه الطفل وتحديد هوية والديه. وحين لا يُسجّل الميلاد، يغدو الأطفال أكثر عرضة لانعدام الجنسية، على سبيل المثال، في الحالات التي تعوزهم فيها الأدلة لإثبات حقهم في الجنسية ورفضت الدولة الاعتراف به مواطنين.

٢٦- وفي بعض البلدان، ما زالت السياسات والممارسات التمييزية قائمة بشأن تسجيل ميلاد أطفال المهاجرين غير النظاميين، واللاجئين، وملتمسي اللجوء. فعلى سبيل المثال، ثبت أنَّ تجريم الهجرة غير النظامية يؤدي إلى الإحجام عن تسجيل ميلاد الأطفال لأنَّ الوالدِين عادة ما يخشون لاحتجاز و/أو الترحيل، فيحاولون تجنب جميع الاتصالات مع السلطات المحلية[٢٧].

---

(٢٣) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٩؛ واليونيسيف والمنظمة الدولية للمعوقين، *الارشادات بشأن الأطفال ذوي الإعاقة في العمل الإنساني* (٢٠١٧).

(٢٤) اليونيسيف، *حق كل طفل في الميلاد* UNICEF, *Every Child's Birth Right*.

(٢٥) ورقة مقدمة من فريق حقوق الأقليات.

(٢٦) Mariana Muzzi, "UNICEF good practices in integrating birth registration into health systems (2000–2009)", UNICEF working paper (January 2010), p. 11.

(٢٧) انظر A/64/213.

وفي هذا الصدد، توصي لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الدول بإزالة العقبات القانونية والعملية التي تعرقل تسجيل المواليد، مستعينةً في ذلك بوسائل من بينها حظر تبادل البيانات بين مقدمي الرعاية الصحية، أو موظفي الخدمة المدنية المسؤولين عن تسجيل المواليد، من جهة، وسلطات إنفاذ قوانين الهجرة، من جهة أخرى، وبعدم اقتضاء أن يقدم الوالدان وثائق بشأن وضعهم كمهاجرين[٢٨].

٢٧- ويجب على الدول أن تكفل حقوق الإنسان لجميع الأطفال في أوضاع الهجرة والتشرد، بالحرص، على سبيل المثال، على تسجيل كل طفل يولد في هذه الأوضاع على النحو الواجب دون تهمة، وبغض النظر عن وضع والدهم (والديهم)، أو غيرهم من الأوصياء عليهم[٢٩] من حيث الهجرة، أو الإقامة. ويُعدُّ تسجيل ميلاد هؤلاء الأطفال أمراً مهماً لضمان المساواة في الحصول على الحقوق والخدمات، ودقة البيانات الوطنية عن السكان في البلد المضيف، ناهيك عن أنَّه التزام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد يكون ضرورياً لدعم إعادة الطفل إلى موطنه الأصلي، عند الاقتضاء.

زاي- النزاع والحالات الإنسانية

٢٨- كثيراً ما تعرقل النزاعات المسلحة، أو غيرها من حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، إجراءات التسجيل المدني، وتؤدي إلى اتلاف سجلات المواليد إن لم يُوجد نظام رقمي للتسجيل المدني. وهي تثير أيضاً تحديات جديدة، أو تفاقم مواطن الضعف التي تعتري أصلاً نُظم التسجيل المدني[٣٠]. ويضع تشريد السكان داخل الحدود، أو عبرها، عراقيل إضافية أمام تسجيل المواليد واسترجاع الوثائق.

٢٩- ويزداد تعرض الأطفال للعنف وسوء المعاملة ازدياداً شديداً في مثل هذه الحالات، بيد أنَّ تعقب الأطفال الذين لم تسجل ولادتهم وحمايتهم أشد صعوبة بكثير. ومن ثم، فإن استمرارية نظم تسجيل المواليد الموثوقة في حالات النزاع والحالات الإنسانية يمكن أن تساعد على تخفيف المخاطر وأوجه الضعف العديدة الأوسع نطاقاً التي يواجهها الأطفال بسبب هذا الوضع.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، يقوم تسجيل المواليد بدور محوري في الحؤول دون إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة/متيحاً دليلاً يثبت سن من يجندون طوعاً، أو يواجهون التجنيد. وفي أعقاب إشراك الأطفال في النزاع، أو في الأزمات الإنسانية الأخرى، قد تكون المعلومات الواردة في شهادة الميلاد شديدة الأهمية في تيسير عودتهم إلى موطنهم ولم شملهم مع أسرهم.

---

(٢٨) انظر التعليق المشترك العام رقم ٤(٢٠١٧) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/ رقم ٢٣(٢٠١٧) للجنة حقوق الطفل عن التزامات الدول بشأن حقوق الأطفال الإنسانية في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة.

(٢٩) انظر المبدأ ١٠ للمفوضية، ومبادئ الفريق العالمي المعني بالهجرة ومبادئه التوجيهية، المدعومة بالإرشادات العملية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشَّة.

(٣٠) منظمة الخطة الدولية، *تسجيل المواليد في حالات الطوارئ: استعراض أفضل الممارسات في مجال العمل الإنساني* (٢٠١٤) Plan International, *Birth Registration in Emergencies: A Review of Best Practices in Humanitarian Action* (2014).

رابعاً- تعزيز تسجيل المواليد باتباع الممارسات الجيدة

٣١- لتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى إعمال الحق في تسجيل المواليد عند الولادة، وتحقيق الغاية ١٦-٩ لأهداف التنمية المستدامة، من الضروري تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان، يتضمن استراتيجيات لإتاحة تسجيل الميلاد لجميع الأطفال دون تمييز. ويستدعي ذلك الاستفادة من الممارسات الجيدة التي اثبتت نجاحها في تسجيل ميلاد أكثر الأطفال تهميشاً وأبعدهم منالاً.

٣٢- وينبغي أن يكون تسجيل المواليد مجانياً وإلزامياً وأن يتم على الفور في البلد الذي يُولد فيه الطفل. وينبغي وضع إجراء ميسّر وفعّال يتيح التسجيل المتأخر للأطفال، أو البالغين الذين لم يُسجَّل ميلادهم فور ولادتهم، وينبغي أن يكون هذا الإجراء غير خاضع للغرامات، أو العقوبات الأخرى.

٣٣- وإن افتقر الطفل إلى شهادة ميلاد، فينبغي ألاَّ يتسبب ذلك في رفض حصوله على ما يحق له من الخدمات الأساسية الأخرى، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، وأشكال تحديد الهوية القانونية الأخرى، مثل بطاقة الهوية، أو جواز السفر.

ألف- التغلب على العقبات التي تعرقل تسجيل المواليد

٣٤- ينبغي أن تُبسَّط إجراءات تسجيل المواليد وإصدار الشهادات وتُتاح للجميع دون تمييز، مع اتخاذ تدابير خاصة لإتاحتها لأطفال أكثر فقراً الفئات فقراً وتهميشاً، أو عرضة للمخاطر بشكل آخر. وينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى دعم إتاحة تسجيل المواليد إلغاء رسوم تسجيل المواليد والغرامات، أو عقوبات التسجيل المتأخر؛ والحرص على أن تكون إجراءات التسجيل المتأخر في الحالات التي لم يُسجل فيها الأطفال عند ولادتهم ميسورة وفعالة، وإزالة الشروط التي تقضي تقديم الوثائق السابقة كشرط لتسجيل الميلاد في الحالات التي يصعب فيها الحصول على هذه الوثائق أو يستحيل؛ وتيسير فهم الجميع لوثائق تسجيل المواليد وإتاحتها بلغات الأقليات المحلية وفي أشكال مفهومة؛ وحظر تبادل البيانات بين مقدمي الخدمات الصحية وموظفي الخدمة المدنية المسؤولين عن تسجيل المواليد، وسلطات إنفاذ قوانين الهجرة، وعدم اقتضاء أن يقدم الوالدان وثائق تثبت وضعهم من حيث الهجرة.

٣٥- وتعتمد الجهود المحددة الأهداف التي يلزم بذلها لإتاحة تسجيل المواليد لأكثر الأطفال عرضة للحرمان منه على الظروف الخاصة بهؤلاء الأطفال في كل سياق وطني مختلف. وينبغي أن تُخطط البرامج المعدة لإتاحة تسجيل المواليد لهم بالتشاور مع المجتمعات المحلية ومع الأطفال أنفسهم بغية التغلب على جميع أشكال التمييز، ومن بينها التمييز على أساس وضع الطفل، أو والديه، من حيث الهجرة، أو الأصل الاجتماعي، أو الجنس، أو العرق، أو الإعاقة، أو الميلاد خارج إطار الزواج.

٣٦- وفي شيلي، تم دعم إتاحة تسجيل المواليد بإسناد المسؤولية إلى الموظفين المؤهلين لتسجيل ميلاد الأطفال على المستوى المحلي في جميع المناطق. ويتلقى الموظفون المدنيون المكلفون بتسجيل المواليد تدريباً مخصصاً يتناول قوانين تسجيل المواليد. ولئن كان تسجيل جميع المواليد فوراً يمثل أولوية، فإنَّ أحكام تيسير التسجيل المتأخر ساهمت في ارتفاع معدلات تسجيل

المواليد. ويُعكف أيضاً على تجريب برنامج إلكتروني "للتسجيل المسبق" يتيح أيضاً تسجيل المعلومات عن الطفل المتوقع ميلاده أثناء حمل الأم به[٣١].

٣٧- وفي المكسيك، يعترف الدستور الذي يتضمن أحكاماً تكفل ألاَّ يشكل انعدام الأدلة المستندية التي تثبت هوية الطفل عائقاً يحول دون ضمان حقوقه، بالحق في الهوية القانونية وتسجيل المواليد. ووُضِعت سياسات وبرامج تكفل تحديد موقع وهوية الأطفال غير المسجلين الذين يعيشون بصفة أساسية في البلديات الريفية وينتمون إلى فئات سكانية محددة، من بينها الشياباس، والغيرورو، والأواكساكا، والكينتانا رو، والتباسكو[٣٢].

٣٨- وفي توغو، يوجد التزام قانوني بإبلاغ السلطات بأي طفل غير مسجل يوجد مهجوراً، أو في أوضاع أخرى من أوضاع الهشاشة. ولإتاحة تسجيل المواليد لجميع الأطفال في المناطق النائية، أُنشئت محاكم متنقلة بالشراكة مع منظمات غير حكومية واليونيسيف. وأُقيمت مراكز تسجيل فرعية في المقاطعات والقرى لتيسير تسجيل المواليد لمن يعيشون في مناطق ريفية ويعجزون عن الوصول إلى مراكز تسجيل المواليد الرئيسية[٣٣].

٣٩- وفي الجبل الأسود، وُضِعت إجراءات لا مركزية، تشمل المحاكم المحلية، تكفل، بوجه خاص، تسجيل ميلاد أطفال السكان من طائفة الروما، والأشكالي، والمصريين، الذين يكونون أكثر عرضة لعدم تسجيل المواليد عند ولادتهم خارج المؤسسات الطبية. وبعد إجراء الإصلاحات القانونية، بات بوسع المحاكم المحلية أن تقدم معلومات تسجيل المواليد إلى السجل المدني، ولا يطلب ممن يسجلون مواليد أن يدفعوا أي رسوم أو ضرائب[٣٤].

١- إذكاء الوعي

٤٠- من العناصر الأساسية التي تتيح تسجيل المواليد، الحرص على أن يكون الأطفال ووالدوهم، أو أولياء أمورهم، ومجتمعاتهم بوجه أعم، على وعي بالحق في تسجيل المواليد وبالمسؤوليات والمنافع المصاحبة له. وفي الغلبة الغالبة من الأحيان، يُنظر إلى هذا الحق بحسبانه إجراءً شكلياً بيروقراطياً ولا تُفهم العواقب المترتبة على عدم تسجيل المواليد. وكان للتواصل مع الفئات المهمشة عبر جهود لإذكاء الوعي تراعي الاعتبارات الثقافية دور فعال في ازدياد الطلب على تسجيل المواليد. ويمكن أن تشمل التوعية حملات إذكاء الوعي المراعية للاعتبارات الثقافية التي تُبَّث عبر التلفاز أو الإذاعة، أو إنشاء فرق مسرحية محلية، أو مجموعات نقاش مجتمعية.

٤١- وفي نيكاراغوا، تشاركت الحكومة مع اليونيسيف في تنفيذ مشروع تشاركي لتعزيز تسجيل المواليد في المجتمعات الأكثر تهميشاً. وفي إطار التشاور مع الأسر، تبيَّن أنَّ كثيراً من الوالدين يرون في تسجيل المواليد عملية صعبة وباهظة التكلفة تعود بفائدة مباشرة ضئيلة. وسُعِي إلى إيجاد حلول لتضمين تسجيل المواليد في الممارسات المحلية المتبعة في الوقت الحالي. وفي أعقاب عملية تخطيط تشاركية تضمنت حلقات عمل شارك فيها قادة المجتمع المحلي وممثلوه،

(٣١) ورقة مقدمة من شيلي.

(٣٢) ورقة مقدمة من المكسيك.

(٣٣) ورقة مقدمة من توغو.

(٣٤) ورقة مقدمة من الجبل الأسود.

حُدِّدت مراكز صحية محلية كمواقع مناسبة لإقامة نقاط تسجيل متنقلة. ووافق الزعماء الدينيون على القيام بدور رئيسي في إذكاء الوعي بالحقوق والفوائد المرتبطة بتسجيل المواليد[٣٥].

٤٢- وفي إطار شراكة مع اليونيسيف ومنظمة الخطة الدولية، أقامت حكومة إندونيسيا نظاماً لا مركزياً لتسجيل المواليد في أكثر من ٦٠ مقاطعة يقوم على بناء القدرات المحلية وتخويل السلطة لمشايخ القرى، والمعلمين، والقابلات وإسناد المسؤولية إليهم. وأُقيمت مكاتب لتسجيل المواليد في المناطق النائية، ونُفِّذت حملات لتقديم المعلومات العامة، إذكاءً للوعي بأهمية تسجيل المواليد أسفرت عن ازدياد طلب الجمهور على التسجيل المدني. وأتاحت هذه المبادرة أيضاً وضع برنامج متابعة لحقوق المرأة تضمَّن عمليات حوار شارك فيها المواطنون بشأن تسجيل الزيجات والمواليد تناولت أيضاً مسألة زواج الأطفال[٣٦].

٢- التكامل مع الخدمات الوطنية

٤٣- حقق إدماج عمليات تسجيل المواليد مع الخدمات والهياكل الحكومية الأخرى، على سبيل المثال، بإتاحة تسجيل المواليد إلى جانب خدمات الرعاية الصحية الأولية، أو برامج التحصين، نتائج باهرة فاستفاد من تسجيل المواليد أطفال ما كان بوسعهم الاستفادة منه لولا ذلك. ولعل هذا النهج يكون مجدياً في إتاحة تسجيل المواليد إلى الأطفال في حالات النزاع، أو الأزمات الإنسانية[٣٧]. بيد أنَّ حصول الأطفال على ما يحق لهم من الخدمات الأساسية رهين بتسجيل ميلادهم، أو بحصولهم على شهادة ميلاد.

٤٤- وفي سيراليون، دعمت منظمة الخطة الدولية إعداد نظام متكامل لخدمات التحصين مع خدمات تسجيل المواليد. وأثبتت هذه الطريقة التي تتيح تنفيذ برنامج وحيد يتيح تقديم هذه الخدمات في الوقت نفسه أنَّها تحقق الكفاءة من حيث التكاليف وتدعم التوسع في تسجيل المواليد[٣٨].

٤٥- وفي الجمهورية الدومينيكية، يُسجَّل المواليد مباشرة في المستشفيات التي أُقيمت فيها مرافق لتسجيل المواليد. وتُجرى بعض جوانب تسجيل المواليد أيضاً في مرافق رعاية الأمهات والرضع. وسُنَّت قوانين لدعم التسجيل المتأخر لأطفال الفئات المستبعدة من السكان، في إطار شراكة مع مجلس السجل الانتخابي الذي يتابع بيانات السجل المدني ويُقيم عمليات تسجيل المواليد في المستشفيات على أساس شهري[٣٩].

٤٦- وفي ألمانيا، يتم التعاون مع الخدمات الصحية لضمان تسجيل المواليد، كما أنَّ المهنيون الطبيون، أو غيرهم من الحاضرين، ملزمون بالإبلاغ عن ميلاد الطفل، سواء أحدث ذلك في المستشفى أو في مرفق آخر للولادة، أو خارج هذه المرافق. وفي الحالات التي لا توجد فيها

(٣٥) UNICEF, "Prototyping human-centered policies for children in Nicaragua", 15 January 2016 يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: https://blogs.unicef.org/innovation/prototyping-human-centered-policies-for-children-in-nicaragua/.

(٣٦) ورقة مقدمة من ألمانيا ومنظمة الخطة الدولية بعنوان *Birth Registration in Emergencies*.

(٣٧) منظمة الخطة الوطنية، (2017) *Innovations in Birth Registration*.

(٣٨) ورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(٣٩) ورقة مقدمة من الجمهورية الدومينيكية.

الوثائق اللازمة لإصدار شهادة ميلاد، توجد سبل بديلة لاستيفاء هذه الشروط، مثل شهادات الشهود، أو قبول وثائق أخرى[٤٠].

٤٧- وفي السودان، دمجت وزارة الصحة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومنظمة الخطة الدولية، تسجيل المواليد مع حملات التطعيم العادية السنوية، بما في ذلك في إطار برنامج التحصين الوطني الموسع. وأتاح ذلك للمسجلين المدنيين الوصول إلى الأطفال المولودين في المناطق المتضررة من النزاع، والمجتمعات المحلية الريفية النائية، وأوضاع التشريد الداخلي، فزادت معدلات تسجيل الأطفال المعرضين للمخاطر بشكل ملموس[٤١].

٣- تسجيل المواليد المتنقل

٤٨- أشارت لجنة حقوق الطفل إلى أنَّ نظام تسجيل المواليد الفعَّال يجب أن يكون مرناً ومراعياً لظروف الأسر، فيتيح، على سبيل المثال، وحدات تسجيل متنقلة، حيثما كان ذلك مناسباً. وفي كثيرٍ من الأحيان، أثبتت المبادرات التي استُعين فيها بوحدات تسجيل المواليد المتنقلة في تسجيل الأطفال في المجتمعات الريفية، أو المعزولة، أو المستبعدة بشكل آخر، فعاليتها في تسجيل ميلاد الأطفال الذين لولاها لاستحال تسجيلهم. بيد أنَّ هذه التدابير عادة ما تكون قصيرة الأجل، أو مؤقتة، وينبغي أن تُضمَّن على نحوٍ تام في نُظم تسجيل المواليد الوطنية باتباع نُهج مستدامة تشمل التمويل المستدام للتكاليف المقترنة بذلك[٤٢].

٤٩- وفي أوغندا، نفَّذت الهيئة الوطنية لتحديد الهوية وتسجيل المواليد، في إطار شراكة مع اليونيسيف وشركة أوغندا للاتصالات، حلاً تكنولوجياً مبتكراً يتمثَّل في نظام السجلات الحيوية المتنقل الذي أُعِّد لفك اختناقان النظام الورقي، وتبسيط عملية تسجيل المواليد، وجعلها عملية لا مركزية. وبفضل استخدام مرافق الصحة المجتمعية ومواقع تسجيل اللاجئين، زادت معدلات تسجيل المواليد لتشمل كثيراً من الأطفال الذين ما كان تسجيلهم ليتم لولا ذلك[٤٣].

٥٠- وفي كمبوديا، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، في إطار شراكة مع خطة كولومبيا، وحدات متنقلة للتسجيل المدني لتسجيل الأطفال في المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق معزولة، استهدفت فئات الأقليات العرقية والأشخاص الذين شردهم النزاع المسلح المفتقرين إلى ما يثبت هويتهم. وتلقى السجل المدني الوطني للأحوال المدنية مساعدة تقنية لوضع سياسات وإجراءات لتسجيل المواليد وحظي بالدعم في إنشاء وحدة متخصصة لرعاية السكان الضعفاء[٤٤].

٤- الحلول الابتكارية واستخدام التكنولوجيات

٥١- يمكن أن يُيسر استخدام التكنولوجيا، وبوجه خاص في إقامة نُظم التسجيل المدني الرقمية، تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات الحكومية المسؤولة عن الخدمات العامة، ويعزز

(٤٠) ورقة مقدمة من ألمانيا.

(٤١) ورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(٤٢) منظمة الخطة الدولية، *Birth Registration in Emergencies*.

(٤٣) ورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(٤٤) منظمة الخطة الدولية، *Innovations in Birth Registration*.

أوجه الكفاءة في جمع البيانات، ويزيد الإحصاءات الحيوية دقة. وسيوسع استخدام التكنولوجيات الرقمية في تسجيل المواليد نطاق التسجيل بتبسيط الإجراءات وتذليل العقبات الجغرافية والإدارية[٤٥]. وتساعد رقمنة نُظم تسجيل المواليد في تفادي ضياع سجلات المواليد إثناء النزاع، أو حالات الطوارئ[٤٦].

٥٢- وينبغي للدول أن تنظر في استخدام التكنولوجيا الرقمية في نُظم التسجيل المدني حسب الاقتضاء، في إطار شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومقدمو خدمات التكنولوجيا. وينبغي أن تقوم الحلول التكنولوجية المبتكرة على مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وينبغي أن تُعدَّ على نحوٍ يراعي المتطلبات والمعوقات الخاصة بكل سياق وطني. وإدراكاً لكون التكنولوجيا لن تحقق لوحدها التغيير، ينبغي أن تُدمج برامج تسجيل المواليد الرقيمة تماماً في البرامج الشاملة ليصبح استخدام التكنولوجيا عاملاً من عوامل التمكين العديدة.

٥٣- وفي كمبوديا، تستخدم اليونيسيف تكنولوجيا الهاتف النقال لتحسين تسجيل المواليد، من خلال مبادرة للتصدي للتحدي المتمثل في نفاد وثائق تسجيل المواليد في بعض الكميونات. وبما أنَّ المخزون من هذه الوثائق لا يعاد تجديده بانتظام وفي الوقت المناسب في بعض مكاتب الكميونات، رُدَّت بعض الأسر على أعقابها حين حاولت تسجيل ميلاد أطفالها. وفي إطار شراكة مع الإدارة العامة لتحديد الهوية، نفذت اليونيسيف نظاماً صوتياً تفاعلياً بالاقتران مع تكنولوجيا منصة برمجيات RapidPro يُبلّغ الحكومة تلقائياً بمستوى المخزونات المنخفض، كافلاً بذلك أن تكون الكوميونات مجهزة بانتظام لمواصلة إتاحة تسجيل المواليد.

٥٤- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة نفذت الحكومة، في إطار شراكة مع اليونيسيف، برنامجاً لا مركزياً لتسجيل المواليد استعانت فيه بتكنولوجيا الهاتف المحمول قدم الدعم لتسجيل ٢٢٠ ٠٠٠ طفل إضافي تقل أعمارهم عن خمس سنوات في غضون أربعة أسابيع في منطقتي أيرينغا ونجومبي. وأتاحت تكنولوجيا الهواتف المحمولة التي استحدثتها وكالة تسجيل المواليد والإعسار والوصاية، جمع بيانات تسجيل المواليد والتحقق منها وتخزينها بكفاءة، ووفرت بيانات آنية لرصد ما يُحرز من تقدم. وأُذن للسلطات الحكومية المحلية بتولي المسؤولية عن تسجيل المواليد وعزز هذا البرنامج الوصول إلى الأطفال في المناطق الريفية بالاستعانة بالمرافق الصحية المحلية، ومكاتب العنابر التنفيذي كنقاط للتسجيل. وفضلاً عن ذلك، دُرِّبت القابلات، والعاملون في مجال الصحة المجتمعية، والقابلات التقليديات على القيام بدور "المبلغين" عن الولادات باستخدام هواتفهم المحمولة لإرسال رسالة إلى المكاتب الحكومية المركزية كخطوة أولى في إصدار شهادة ميلاد رسمية معتمدة. ويُستخدم نظام وكالة تسجيل المواليد والإعسار والوصاية الآن في مناطق إضافية مستهدفة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ومن بينها تيميكي، ومبيبا، وموانزا.

٥٥- وفي سويسرا، تساعد إدارة البيانات إلكترونياً بين الإدارات على جعل إجراءات تسجيل المواليد أكثر دقة وكفاءة، وتُسجل الولادات في سجل مدني إلكتروني. وتوخياً لتبسيط الإجراءات الإدارية، نفذ هذا البلد برنامجاً إلكترونياً لتنسيق البيانات يتيح تبادل البيانات

(٤٥) منظمة الخطة الدولية، *Identifying and Addressing Risks to Children in Digitised Birth Registration Systems: A Step-by-Step Guide* (2015).

(٤٦) ورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

إلكترونياً بين السجلات الإدارية. وعزَّز ذلك تنسيق بيانات تسجيل المواليد وسواها من البيانات بين الإدارات وأتاح تبسيط المهام الإدارية في مختلف مجالات الخدمات(٤٧).

٥٦- ويعكف فريق منظمة الخطة الدولية لتسجيل المواليد المعني بالابتكار على إعداد منصة برمجيات لمصدر مفتوح للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وفق معايير الأمم المتحدة سيتيح للبلدان الساعية لرقمنة نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية استخدام هذه البرمجيات مجاناً. ويمكن تكييف هذه البرمجيات لتتناسب مع كل سياق وطني ودمجها في الخدمات القائمة التي تُجمع في إطارها بيانات تسجيل المواليد والبيانات الإحصائية الحيوية، مثل نظم الصحة وسجلات السكان(٤٨).

باء- مكافحة التمييز الجنساني

٥٧- يكتسي تغلب الدول على التمييز الجنساني أهمية بالغة، لا سيما فيما يتعلق بقوانين الجنسية، وشروط التسجيل المدني، والمواقف المجتمعية التي تميز بين الجنسين التي تشكل عقبات كأداء تعرقل تسجيل المواليد في سياقات وطنية بعينها. فعلى سبيل المثال، تمثل القوانين التمييزية بين الجنسين التي تفرض عقوبات جنائية على الوالدين غير المتزوجين الذين يسعون لتسجيل ميلاد أطفالهم، والوصم الاجتماعي الذي يتعرض له الوالدان غير المتزوجين والأطفال المولودون خارج نطاق الزواج عقبات تعرقل تسجيل المواليد. والحاجة ماسة لوضع برامج جنسانية تتيح تسجيل الأطفال الذي يكونون أكثر عرضة لعدم تسجيل المواليد لأنهم مولدون لأمهات عازبات، أو في أسر تعيلها المرأة، أو خارج نطاق الزواج.

٥٨- ويجب إلغاء قوانين الجنسية التي تميز بين الجنسين حتى يتسنى تسجيل المواليد دون تمييز ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الجنسية. وينبغي بوجه خاص أن يتمكن الرجال والنساء من منح الجنسية لأطفالهم على قدم المساواة.

٥٩- والحاجة ماسة لوضع أحكام محددة واحداث تغييرات في السياسات العامة في كثير من البلدان تكفل تسجيل ميلاد الأطفال الذين يحملون صفات الجنسين الذين يكونون عرضة لعدم تسجيل المواليد والتمييز والممارسات الطبية التميزية. وينبغي أن تتضمن قوانين تسجيل نوع الجنس أحكاماً تدرج فئة للمتصفين بصفات الجنسين يُشار إليها في استمارات تسجيل المواليد بحرف مثل "خ" أو أي رمز آخر، بالإضافة إلى فئة "ذكر" و"أنثى". وينبغي أن يُتاح أيضاً تأجيل تسجيل نوع الجنس في حالة الأطفال المتصفين بصفات الجنسين في شهادة ميلادهم دون تحديد قيد زمني إلى أن يتمكن الطفل من أن يتخذ على بينة قراراً بتسجيل نفسه طوعاً في فئة "ذكر"، أو "أنثى" أو في فئة أخرى.

(٤٧) ورقة مقدمة من سويسرا.

(٤٨) UNHCR, "Ensuring birth registration for the prevention of statelessness" (2017)؛ وورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

جيم- حماية الأطفال ذوي الإعاقة

٦٠- لدعم تسجيل المواليد من الأطفال ذوي الإعاقة الحديثي الولادة وحمايتهم، يجب على الدول أن تتخذ تدابير للتصدي لما يتعرضون له من وصم اجتماعي وتمييز وإذكاء الوعي بحقوقهم. ومن المهم أيضاً أن يكون الوالدان، وموظفو الحكومة، والزعماء الدينيون، والعاملون الطبيون مدركين لأهمية تسجيل المواليد للأطفال ذوي الإعاقة ودوره في إعمال حقوقهم الأخرى.

٦١- وينبغي جعل المعلومات عن تسجيل المواليد في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحتها لهم في اشكال بديلة وبعدة لغات حتى يتمكن الوالدون ذوو الإعاقة من الحصول على هذه المعلومات. ويجب إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية التي تحد من تسجيل ميلاد الأطفال ذوي الإعاقة بأي شكل من الأشكال، أو تحول دون حصولهم على الجنسية على قدم المساواة مع الأطفال غير المعاقين.

٦٢- وتشمل التدابير العامة لتوسيع نطاق تسجيل المواليد الأطفال ذوي الإعاقة أيضاً؛ فعلى سبيل المثال، زيادة عدد مرافق تسجيل المواليد وتوسيع نطاق تغطيتها؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق السابقة المطلوب توفيرها، ووضع أحكام تتيح تسجيل المواليد المتأخر وتلغي الرسوم والعقوبات المقترنة بتسجيل المواليد، والوصول إلى الأسر في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين بالاستعانة ببرامج موجهة مثل وحدات تسجيل المواليد المتنقلة، واستخدام التكنولوجيا لرقمنة نظام التسجيل المدني. ثومة حاجة، عند رصد نتائج تسجيل المواليد على الصعيد الوطني، إلى بيانات مصنَّفة عن معدلات تسجيل المواليد، بما في ذلك البيانات المصنَّفة على أساس الإعاقة.

دال- الوصول إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات

٦٣- تمشياً مع مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، على النحو المكرس في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (المادة ١٩)، ينبغي أن تُجرى أي إصلاحات، أو تعديلات يُقترح إدخالها على نظم تسجيل المواليد بعد التشاور المناسب مع مجتمعات الشعوب الأصلية والمنظمات الممثلة لهم ومشاركتها. وينبغي أن تُحدد أي قوانين أو سياسات تمييزية في هذا الصدد، بما في ذلك تلك التي تأتي كنتيجة غير مقصودة، ومعالجتها.

٦٤- وينبغي التصدي لعقبات تسجيل المواليد الخاصة التي تعترض سبيل المجتمعات الأصلية ومجتمعات الأقليات في كل سياق وطني، واتخاذ تدابير محددة الأهداف لمعالجتها. ويمكن أن تتضمن هذه التدابير أحكاماً تتناول تسجيل المواليد المتأخر، بما في ذلك تسجيل البالغين، وتدابير إدارية مبّسطة، وجعل الاستمارات المناسبة متاحة باللغات الأصلية ولغات الأقليات، واستبعاد البيانات العرقية، أو الدينية، التمييزية من إجراءات تسجيل المواليد، والتغاضي عن الوثائق المطلوبة، مثل شهادات ميلاد الوالدين عندما يكون الحصول عليها صعباً أو مستحيلاً. ويجوز قبول أقوال الشهود، أو شهاداتهم، عوضاً عن الوثائق السابقة عندما تكون ضرورية لتسجيل المواليد.

٦٥- وفي الأرجنتين، تعمل الحكومة على تعزيز تسجيل المواليد بين الشعوب الأصلية، مستعينة في ذلك بتسجيل المواليد المتنقل، بإزالة العقبات التي تعرقل إجراء تسجيل المواليد وبتضمين تسجيل المواليد في خدمات أخرى. ويكفل القانون لجميع الأطفال إجراءات تسجيل

الأطفال حديثي الولادة الفوري والإلزامي والفعال والمجاني. وفي الآونة الأخيرة، دعمت الأحكام القانونية القائمة على الحقوق التسجيل المتأخر للأطفال حتى سن الثانية عشرة من العمر، وتستهدف هذه الأحكام بوجه خاص السكان الأصليين الذين لا تكون في حوزتهم، في كثير من الأحيان، شهادة ميلاد، أو وثيقة هوية وطنية. ويدعم ذلك التعاون مع نظام التعليم حيث طلب المجلس الاتحادي للأطفال والمراهقين والأسرة من المدارس تقديم تقارير عن التحاق الأطفال غير المسجلين بالدراسة. وأقامت الحكومة أيضاً مرافق للتسجيل المتنقل لتقريب تسجيل المواليد من السكان الأصليين وسواهم من فئات السكان التي يصعب الوصول إليها.

٦٦- وفي صربيا، يُعكف على توسيع نطاق تسجيل المواليد بين أقلية طائفة الروما، بإدخال تغييرات تنظيمية وطائفة من الأنشطة الميدانية المضطلع بها في إطار شراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين، ووزارة الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي، ومكتب أمين المظالم. ويشمل ذلك أحكاماً تتعلق بالتسجيل المتأخر وتدابير محددة الأهداف للتغلب على التمييز والوصول إلى الأطفال المهمشين. وفي أعقاب التعديلات القانونية، بات الحق في الميلاد ينطبق الآن على جميع الأطفال، بغض النظر عن توقيت تسجيل الميلاد ووضع الوالدين. ويكتسي حذف المعلومات عن عرق الطفل، أو مركزه الوطني، من السجل الوطني أهمية بالغة في توسيع نطاق تسجيل المواليد بين أطفال الروما. وفي تعاونٍ مع الشركاء، جرى بناء القدرات القائمة على الحقوق لدى القضاة والموظفين المعنيين بغية التصدي للتمييز. وأُجريت أيضاً حملات لإذكاء وعي الجمهور تحث على تسجيل المواليد، ودُمِجت خدمات تسجيل المواليد في الخدمات الصحية. وأُجريت زيارات خاصة للمستوطنات غير الرسمية لتسجيل الأطفال استُشيرت خلالها المجتمعات المحلية عن السبل التي تكفل زيادة الدعم لتسجيل المواليد(٤٩).

هاء- منع حدوث حالات انعدام الجنسية ومعالجتها

٦٧- يُطلب، في بعض البلدان، حيازة شهادة ميلاد لتحديد جنسية الطفل، أو الحصول على مزيد من الوثائق التي تثبت الجنسية، مثل جوازات السفر الوطنية، أو بطاقات الهوية. وفي بعض البلدان، تعتبر شهادة الميلاد في حد ذاتها دليلاً على الجنسية، لا سيما في الحالات التي يُحصل فيها على الجنسية تلقائياً على أساس الميلاد في البلد المعني. بيد أنَّه من المهم أن يُوضَّح أنَّ تسجيل الطفل لا يمنحه عادة الجنسية التي يتم الحصول عليها من خلال قانون الدولة الخاص بالجنسية الذي يُنفَّذ عبر إجراءات منفصلة مختلفة عن تسجيل الميلاد. ومع ذلك، كثيراً ما يكون تسجيل الميلاد وثيقة حاسمة وخطوة أولى تثبت أصول الطفل وصلته بالدولة. وتمثل زيادة معدلات تسجيل المواليد وتيسير إجرائه عاملاً أساسياً لمنع انعدام الجنسية وتداركه.

٦٨- ويمثل الحصول على خدمات تسجيل المواليد، بما في ذلك للمشردين الذين يُعدُّ حصولهم على شهادة ميلاد وسيلة أساسية لإثبات هويتهم القانونية، أولوية من الأولويات السياسية وأولويات السياسة العامة في تايلند. وأكدَّ الإصلاح الذي أجراه هذا البلد لقانون التسجيل المدني في ٢٠٠٨ أنَّ تسجيل المواليد لن يقتصر على أطفال المواطنين التايلنديين بل سيُتاح بصفته حقاً لجميع الأطفال بغض النظر عن جنسية والديهم ووضعهم القانوني. ومكَّن

(٤٩) ورقة مقدمة من صربيا؛ وSubmission from Serbia; and UNHCR, "Ensuring birth registration for the prevention of statelessness".

ذلك أفراد المجتمعات العديمة الجنسية، مثل مجتمعات "قبيلة التلال" المحلية التي تعيش في مناطق نائية من تسجيل ميلاد أطفالهم. وطُبِّقت تدابير عديدة أخرى تضمن تسجيل المواليد ومنح الجنسية، تفادياً لانعدام الجنسية، من بينها تدابير الإصلاح القانوني والمبادئ التوجيهية المتصلة بها، وإقامة نظام للتسجيل على الانترنت يربط المستشفيات بمكاتب تسجيل المواليد، ويبني قدرات موظفي تسجيل المواليد المحليين، وإذكاء الوعي بالاستعانة بشبكات التواصل مع المجتمعات المحلية. وفضلاً عن ذلك، يُعكف على إعداد أحكام تبيح التسجيل المتأخر يُبتغى منها تفادي انعدام الجنسية(٥٠).

٦٩- وفي تركيا، يتمتع أطفال غير المواطنين بحقوق تسجيل المواليد والإقامة وفق حقوق إقامة والديهم ويمنحون بموجب القانون ترخيص إقامة يتناسب ووضعهم. ويحق للأطفال عديمي الجنسية الإقامة في تركيا بصفة قانونية إن تم تحديدهم كأشخاص عديمي الجنسية. ويحق لأي طفل يولد في تركيا ولم يحصل على الجنسية عند ميلاده من والديه الحصول على الجنسية التركية منذ ولادته. وتكفل هذه الأحكام القانونية وفي مضمار السياسة العامة تسجيل الأطفال الذين يولدون لوالدين يعيشان في تركيا بصفتهما عديمي الجنسية تسجيل المواليد بصفتهم مواطنين أتراك، مما يحول دون انتقال انعدام الجنسية عبر الأجيال(٥١).

٧٠- وفي كينيا، تؤثر العقبات أمام تسجيل المواليد، ومن بينها تكاليف النقل الباهظة، والفقر، والأمية، بصفة خاصة في المجتمعات في المناطق الريفية وتلك التي يعيش فيها عديمو الجنسية، ولا سيما في بلديات كوالي وكيليفي. وفي إطار تعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، أحلت الحكومة اللامركزية في تسجيل المواليد باستخدام عمليات تسجيل المواليد المتنقلة والتنفيذ المتكامل مع خدمات الصحة المجتمعية في المناطقة النائية وتلك التي يصعب الوصول إليها. وجعلت هذه التدابير تسجيل المواليد متاحاً للسكان عديمي الجنسية الذين يعيشون في أجزاء من البلاد لم يكن الوصول إليها متاحاً من قبل(٥٢).

واو- ضمان الاستمرارية في حالات النزاع والحالات الإنسانية

٧١- ما برحت أوضاع النزاع والأوضاع الإنسانية تتخذ بعداً عالمياً، فأصبح اتباع نهج وقائي تُخزَّن فيه بيانات تسجيل المواليد بطريقة دائمة وآمنة أمراً ضرورياً. وكثيراً ما تكون بيانات تسجيل المواليد أو المستندات المتعلقة به، شكلاً حاسماً من أشكال إثبات هوية اللاجئين والأطفال المشردين المعرضين لانعدام الجنسية يُستخدم، عند الاقتضاء، لتيسير إعادتهم إلى موطنهم. ويحول تخزين سجلات تسجيل المواليد بشكل دائم دون ضياع شهادات الميلاد، أو البيانات ذات الصلة، أو اتلافها، وهو أمر يحدث كثيراً أثناء النزاع والحالات الإنسانية. وتكتسي رقمنة نظم التسجيل المدني، وبيانات تسجيل المواليد أهمية لتحقيق تلك الغاية.

٧٢- وبوسع المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى الحفاظ على تسجيل المواليد أن تعتمد أيضاً على وحدات تسجيل المواليد المتنقلة للوصول إلى المناطق النائية والمناطق المتضررة من النزاع،

(٥٠) ورقة مقدمة من تايلند.

(٥١) ورقة مقدمة من تركيا.

(٥٢) UNHCR, "Ensuring birth registration for the prevention of statelessness".

أو السكان المشردين، جنباً إلى جانب مع نهج أخرى مثل إدماج تسجيل المواليد مع تقديم الخدمات في حالات الطوارئ على الصعيد المحلي[٥٣]. بيد أنَّ التدابير المتخذة للحفاظ على تسجيل المواليد بعد نشوب النزاع، أو حدوث حالات الطوارئ الأخرى، غالباً ما تكون مؤقتة، وغير متكاملة بشكل ملائم مع نظم التسجيل المدني الوطنية الرئيسية التي كثيراً ما يشوبها الاضطراب في هذه الحالات. ومن المهم غاية الأهمية أن تُدمج برامج تسجيل المواليد بشكل مستدام في النُظم الوطنية، حتى وإن كان ذلك بعد أن تبدأ الأحوال في الاستقرار فقط[٥٤].

٧٣- وفي لبنان، أذكت مفوضية شؤون اللاجئين الوعي في أوساط اللاجئين السوريين بشأن الحق في تسجيل المواليد وإجراءات والحصول عليه، وذلك في إطار شراكة مع جهات فاعلة عديدة. ونُفِّذت إجراءات تكفل تحديث البيانات عن أطفال أسر اللاجئين المسجلين لدى المفوضية بتضمينها جميع المواليد الجدد الذين يولدون في لبنان لأسر اللاجئين. ويسدى موظفو المفوضية المشورة الفردية للوالدين بشأن إجراءات الحصول على تسجيل المواليد، ويُحال من هم في أوضاع ضعف خاصة إلى شركاء قانونيين مدربين لمساعدتهم طوال عملية تسجيل المواليد[٥٥].

٧٤- ونفذت منظمة الخطة الدولية حملات جماعية لتسجيل المواليد لدعم إصدار شهادات الميلاد لأطفال جنوب السودان اللاجئين المولودين في هذا البلد. وأسفر ذلك عن إنشاء خدمات إضافية لتسجيل المواليد المستمر في بعض المرافق الصحية ونقاط تسجيل اللاجئين استفادت من إذكاء الوعي بتسجيل المواليد الذي تحقق أثناء حملات المنظمة[٥٦].

زاي- الرصد وإدارة البيانات

٧٥- يُعدُّ إدماج تسجيل المواليد في نُظم التسجيل المدني الشاملة والجيدة الأداء عاملاً أساسياً للتخطيط الوطني وإعداد السياسات التي تراعي حالة جميع الأطفال الذين يعيشون داخل البلد المعني. وثمة التزام هام يتمثل في الحرص على تحسين البيانات وتصنيفها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تُطبَّق مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها لدعم هذا الهدف، وفي كل مراحل عمليات رصد البيانات وجمعها وإدارتها.

٧٦- وينبغي ألاَّ تُسجل أي بيانات قد تُستخدم للتمييز ضد الأطفال في شهادة ميلادهم، أو سجلهم المدني، مثل البينات المتعلقة بالجنس، والعرق، والمعتقدات الدينية، أو حالة والديهم الزواجية. وينبغي أن يُسجل فقط الحد الأدنى من المعلومات، مثل اسم الطفل ووالديه وعنوانهم، ونوع جنس الطفل، وتاريخ الميلاد ومكانه. وينبغي الاَّ يُطلب اسم الأب، أو أي تفاصيل أخرى، لأنَّ ذلك قد يؤدي إلى التمييز، أو يحول دون تسجيل الطفل في بعض الظروف.

٧٧- وينبغي للحكومات أن تُخزِّن بيانات تسجيل الميلاد وسواها من بيانات التسجيل المدني بطريقة آمنة ودائمة. ويجب أن تُحترم بانتظام الحقوق في الخصوصية والاطلاع على المعلومات وأن يُحرص عليها، وينبغي أن تُدار بيانات الأطفال الشخصية بطريقة لا تؤدي إلى اتلافها

(٥٣) منظمة الخطة الدولية، *Birth Registration in Emergencies*.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) UNHCR, "Ensuring birth registration for the prevention of statelessness".

(٥٦) ورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

وتبقيها سرية، وسهلة الاسترداد في أي مرحلة من مراحل عمر الطفل. ويمثل تنفيذ نُظم تسجيل المواليد والتسجيل المدني الرقمية أكثر النُهج أماناً لحماية الأطفال من ضياع بياناتهم، ولا سيما بسبب النزاع، أو الأزمات الإنسانية.

خامساً- التعاون الدولي والإقليمي

٧٨- سيكون للتعاون الدولي في تسجيل المواليد دور حاسم في إعمال هذا الحق لجميع الأطفال في كل البلدان وللوفاء بالتزام خطة عام ٢٠٣٠ بذلك في إطار الغاية ١٦-٩ لأهداف التنمية المستدامة. وللتعاون التقني وتوفير التمويل الإنمائي دور أساسي في تعزيز الموارد في اللحظات الحاسمة من التقدم، مثل رقمنة نظم التسجيل المدني، جنباً إلى جنب مع التعاون في تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان في الظروف المماثلة. ولئن كان كل بلد فريد في خصائصه ولا يوجد نهج يقدم "حلا يناسب الجميع"، فإنَّ الممارسات التي ثبتت فعاليتها في توسيع نطاق حصول الأطفال على تسجيل المواليد ينبغي أن تُكيَّف لتصبح مجدية وقابلة للتكرار في سياقات مختلفة.

٧٩- وأُعَّدت مجموعة جديدة من المبادئ العالمية، هي مبادئ تحديد الهوية لأغراض التنمية المستدامة، لتعزيز نظم تحديد الهوية ودعم تحقيق الغاية ١٦-٩، في إطار مبادرة البنك الدولي لتحديد الهوية من أجل التنمية. وتسلط المبادئ التي يأتي "الإدماج" في صدارتها الأضواء على ضرورة عدم إهمال أي طفل والدعوة لوضع أولويات البرامج لتعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في خطط التنمية الوطنية.

٨٠- وللمنظمات الإقليمية دور بالغ الأهمية في توطيد عرى التعاون وتبادل الممارسات الجيدة. وقد أُنشئت طائفة من المنتديات والمبادرات الإقليمية لتيسير التعاون في هذا الصدد، من بينها برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، الإقليمية، والفريق التوجيهي المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، من بين منتديات ومبادرات أخرى. ويتبَّين من التقدم المحرز بفضل هذه الجهود وسواها من الجهود الإقليمية أنَّ التعاون على هذا المستوى أمر لا غنى عنه لتحقيق التعلم بين الأقران والدعم بين الحكومات(٥٧).

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٨١- ما زال ملايين الأطفال يولدون دون أن يتركوا أي أثر في نظم التسجيل المدني وهم عرضة لأن يظلوا مجهولين وألا تحسب الحكومات لهم حساباً طوال حياتهم. وتمثِّل إتاحة تسجيل الميلاد والهوية القانونية لجميع الأطفال فور ولادتهم حقاً إنسانياً، وخطوة حاسمة لحمايتهم من العنف، وسوء المعاملة، والاستغلال، وغيرها من انتهاكات الحقوق. ولتسجيل الطفل، أو عدم تسجيله، تداعيات تؤثر في إعمال جميع الحقوق طوال حياته.

(٥٧) ورقة مقدمة من منظمة الخطة الدولية؛ ومفوضية شؤون اللاجئين، "Ensuring birth registration for the prevention of statelessness".

٨٢- ومع ذلك، لا تزال فرص تسجيل الميلاد تفوت على أشد الأطفال تهميشاً الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأطفال الذين يعيشون في أوضاع النزاع، أو الفقر، أو الطوارئ، وأطفال مجموعات الأقلية، والأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال السكان الأصليين، وأطفال اللاجئين، وملتمسي اللجوء، واللاجئين، وعديمي الجنسية. ويعني تعميم تسجيل المواليد والهوية القانونية بحلول عام ٢٠٣٠ الوصول إلى هؤلاء الأطفال بشكل فعال، بالاستعانة، في المقام الأول، بتدابير محددة الأهداف.

٨٣- وللتعاون الدولي والإقليمي، وكذلك التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، دور بالغ الأهمية في بلوغ هذه الغاية. وينبغي اتباع نهج لحقوق الإنسان في جميع مراحل عملية تسجيل المواليد وفي رصد البيانات وإدارتها. ومع أنه لا يوجد حل "يناسب الجميع"، فقد أثبتت بعض الممارسات المذكورة بإيجاز في هذا التقرير فعاليتها ويمكن تكييفها وتطبيقها لدعم تعميم تسجيل المواليد في جميع البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسجيل جميع الأطفال عند ولادتهم وإصدار شهادات ميلاد لهم، بغض النظر عن وضعهم، أو وضع والديهم، من حيث الهجرة؛

(ب) تحديد القوانين والسياسات التي تميز ضد الأطفال وتعرقل إعمال حقهم في تسجيل الميلاد وإصلاحها، بما في ذلك ما يؤدي منها إلى التمييز كنتيجة غير مقصودة، على أساس نوع جنس الطفل، أو والديه، أو عرقه، أو دينه، أو لغته، أو وضعه كمهاجر، أو أصله الاجتماعي، أو إعاقته، أو ميلاده خارج إطار الزواج؛

(ج) إزالة العقبات القانونية والعملية التي تعرقل تسجيل الميلاد بإذكاء الوعي بالحقوق والفوائد المقترنة به؛ وإلغاء رسوم التسجيل، والغرامات على التسجيل المتأخر؛ واستبعاد المتطلبات المستندية التي يصعب، أو يستحيل، استيفاؤها؛ والحرص على أن تكون وثائق تسجيل المواليد متاحة، ومفهومة، ومتاحة في لغات الأقليات واللغات المحلية؛ والحرص على تسجيل الحد الأدنى من المعلومات في شهادات الميلاد؛ وحظر تبادل البيانات بين مقدمي الخدمات الصحية أو الموظفين العامين المسؤولين عن تسجيل المواليد، وسلطات إعمال قوانين الهجرة؛ وعدم اقتضاء أن يقدم الوالدان مستندات بشأن وضعهم من حيث الهجرة؛

(د) تنفيذ برامج محددة الأهداف للوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في أشد الظروف نأياً واستبعاداً، بوسائل من بينها إدماج إتاحة تسجيل المواليد مع تقديم الخدمات الأساسية الأخرى، ولا سيما الخدمات الصحية؛ واستخدام وحدات تسجيل المواليد المتنقلة، والتكنولوجيا والحلول المبتكرة الأخرى للمضي قدماً بإجراءات تسجيل المواليد اللامركزية؛

(هـ) ضمان استمرارية تسجيل المواليد أثناء أوضاع النزاع، أو الأزمات الإنسانية، وبعدها، وتفادي ضياع بيانات الأطفال الشخصية بتخزين بيانات تسجيل المواليد وسواها من بيانات السجل المدني بشكل دائم في نُظم تسجيل رقمية.